

بشرى أينشتاين إلى إيران

أيمن عقيل *

«الغباء هو تكرار فعل الشيء نفسه مراراً وتوقع نتائج مختلفة». ربما تُعتبر هذه العبارة المنسوبة إلى أينشتاين من أبلغ ما عُرفت به الحماقة.

من توهم بأن الاحتجاجات التي تلت أمسية اليوم الانتخابي الطويل في 12 حزيران من عام 2009 ثورة كاملة الأوصاف، لا يتوقف الآن عن توهم الشيء ذاته إزاء الاحتجاجات التي تحدث في بعض المدن الإيرانية. والغريب بأن الأمر لا يتعلق بدعاية سياسية تضطلع بها بعض الدول العربية بهدف المساهمة في إسقاط نظام لا تستسيغه (وهو السياق الذي سيبدو فيه الكذب الإعلامي مفهوماً على أقل تقدير). فالدعم الذي يعتقد بعض الإعلام الخليجي أنه يقدمه إلى الاحتجاجات في إيران لا يفيد هذه الأخيرة من جهة ولا يضر النظام من جهة أخرى، ولا يخفى أن التبسيط المخل هو السمة العامة التي تتسم بها نظرة العالم العربي إلى الداخل الإيراني. إنه دعم من قبيل التشفي الذي يتضمن جزئياً محاولة هذه الأنظمة بيع شعوبها إنجازاً يتيماً يتمثل بضرب النظام الإيراني. العدو من تحت الحزام.

عندما تصبح المسافة بين ما يحدث وما نريده أن يحدث صفراً أو تكاد، عندها يتعين إطلاق مراجعة شاملة تهدف لإعادة تعريف الحدود بين الواقع ونصف الواقع، أي الافتراض. وفي قلب هذه المراجعة، يحتاج «الفضاء الذوقي» السائد عربياً إلى الاعتسال من معمعة السنوات الماضية كي يستعيد عافيته ويصبح صالحاً كمرکز جمعي للانطباعات والتصورات العامة. لا يستطيع أي مجتمع أن يكون مجتمعاً من دون هذا الإجماع حول بعض التصورات المشتركة، فعناء إثبات البيهيات يستهلك طاقة الجميع على المواظبة على الانضواء تحت هوية ما. في الحالة العربية، إنهار التصور القومي للعروبة على مستوى السياسة شعبياً ونظامياً على السواء ولم تعد الهوية العربية قادرة على إملاء الاصطفافات وقول الأشياء الواضحة في التحالفات: مع/ ضد الغرب، مع/ ضد إسرائيل، مع/ ضد إيران، وهكذا. ولكن الأمر أكثر خطورة من الانتكاسة السياسية، بات الجميع متطعين على زمن يستطيع فيه إعلام ممول من جهات ملكية «كلية القدرة» أن يدعم ثورات في سوريا تنادي بالديموقراطية. الأمر يحتاج إلى مداخلة معرفية للنفاذ إلى الأسباب التي جعلت الغرابة مألوفة لدى المتلقي بحيث يقاتها يوماً دون أن يفجر المنطق «العادي» عنان دهشته. 7 سنوات من قول الأشياء ذاتها بعيون مفتوحة رغمًا عن البداهة، 7 سنوات من لوك السردية ذاتها سورياً وعراقياً والآن يميناً. وبينما تلملم هذه الآلة خطابها السوري تحضيراً لإخراج ما للهزيمة، يتم دوزنتها لممارسة دور ما في إيران.

أكثر من ذلك، هل تعلم هذه الأنظمة أن خيط المصالح الاستراتيجية لأمة ما لا ينكسر مع تغيير نظام الحكم؟ وأن مشاكسة الشاه سابقاً لدول الخليج اختلقت شكلاً عما هي عليه الحال مع الثورة الإيرانية؟ في أوليات الجغرافيا السياسية، لا يمكن تصور نسخة إيرانية صديقة للخليج بشكله الحالي كما لا يمكن تصور صداقة تركية خليجية. لم يتم صنع العالم بحيث ينتصر النكد على الدهاء، أو الأبراج السكنية على مجمعات التصنيع العسكري في بطون الجبال.

في الأخير، ينتصر المنطق. انتصار المنطق لا يشبه انتصار الحق (هذا الأخير ليس ثابتاً ولا يتحقق إلا بقدر غير يسير من التأويلات والانقلابات اللغوية). في عالم المعارك، المنطق التجريبي يقول إن سلاح البر أقدر على حسم المعارك من سلاح الجو. وفي السياسة، المنطق التجريبي يقول إن دول العائلة الحاكمة لن تستطيع أن تنجز الكثير أمام دول الأيديولوجيا، وهكذا. لكنه مزيج العناد والمكابرة الذي يعيد اختراع العجلة من جديد، العجلة عينها التي لا تكف عن دس أنامله كل مرة والتي سوف تكرر دسها بضمانة أينشتاين نفسه.

* كاتب لبناني

الاقتصاد الرأسمالي أكثر تفلتاً على الطريقة اللبنانية).

لكن إيلاء أهمية كبيرة للتقرير يغيب طابع الإجراءات الروتينية في صياغة هذه التقارير. وهناك أقسام في التقرير منقولة عن تقارير سابقة حتى لو تضاربت مع برامج حالبة للإدارة الأميركية. كيف مثلاً يتحدث التقرير عن أهمية العمل الدبلوماسي وعن «تطوير القدرات الدبلوماسية» فيما تشن الإدارة الجديدة حملة ضد وزارة الخارجية وموظفيها، أدت إلى تجميد التوظيف في الوزارة للمرة الأولى منذ سنوات طويلة. والحديث عن التطوير في الدبلوماسية ضرب من الخيال في ظل اقتراح لترامب بتخفيض ميزانية الوزارة بنسبة 32%، وبعد أن ألغى وزير الخارجية الأميركي أكثر من نصف المبعوثين للوزارة، وترك عدداً من المناصب الرفيعة في الوزارة فارغة، بما فيها منصب نائب وزير الخارجية. ويفهم ترامب العمل الدبلوماسي على أنه ضغط وتهديد لصالح الاقتصاد والمصالح الأميركية بصورة عامة. ودبلوماسيته في دول الخليج أدت إلى توقيع اتفاقيات بمبالغ خيالية لصالح مصانع السلاح الأميركي. وهذه الاتفاقيات هي حوات تدفعها دول الخليج مقابل حماية أميركا لها من التهديدات الخارجية والداخلية (وهذا بالضبط ما كان ترامب يطالب به عبر السنوات. وكلما زادت المشتريات الخليجية من السلاح والبضائع الأميركية كلما تقرب ترامب منها).

ويفرد التقرير أقساماً خاصة بمناطق مختلفة في العالم، والقسم المتعلق بالشرق الأوسط يمكن استخلاص عناوين المرحلة المقبلة منها. هي تحدّد ما لا تقبله أميركا في الشرق الأوسط: (1) نمو الإرهاب الجهادي (هل أميركا تقبل الإرهاب غير الجهادي؟ يبدو ذلك). (2) سيطرة أي قوة معادية للولايات المتحدة. أي أن أميركا تصرّ على وحدانية هيمنتها ورفض أي تحدي لها. هذا أفضل تعريف لما يسمى بـ«الاستعمار الجديد». (3) أي اهتزاز في استقرار أسواق الطاقة. والتقرير، على عادة جديدة توصل إليها التحالف السعودي - الإسرائيلي، يربط بين التنظيمات الجهادية (من «قاعدة» و«داعش» وغيرهما) وبين النظام الإيراني. أي أن التنظيمات هذه تدين بالولاء إلى الولي الفقيه، ومن يناقش هذه الفكرة يُتهم فوراً بالداغية.

لكن التقرير ينم عن فكر ترامب حول حدود دعم التغيير في المنطقة فيطالب بـ«الواقعية» في النظر إلى الشرق الأوسط، ولعل ذلك هو إشارة إلى حروب بوش بعناوينها المختلفة (والمنغرية). والتقرير يسجل «فرص جديدة» في المنطقة، في إشارة إلى التحالف الخليجي مع دولة العدو الإسرائيلي لمواجهة إيران. والتقرير يعنق فكرة عريضة عند صهاينة أميركا مفادها أن وجود دولة العدو لا تشكل مصدر مشاكل أو إزعاج في المنطقة، مع أن وزير الدفاع الأميركي الحالي كان قد قال في عام 2013 أنه، كقائد للمنطقة الوسطى في القوات الأميركية، دفع ثمناً «عسكرياً وأمنياً كل يوم» بسبب الانحياز الأميركي لإسرائيل. لكن نفوذ اللوبي الإسرائيلي في التقرير يفوق تأثير وزير أميركي، مهما علا شأنه. وإشارة التقرير إلى «توازن القوى» هو تدليل على الأهمية التي توليها الإمبراطورية الأميركية للحفاظ على تشكيلة الأنظمة الرجعية في المنطقة لمواجهة أعداء أميركا. النظرية هذه هي الاسم الحركي للثورة العربية المضادة. ويخلو التقرير من العداء التقليدي ضد النظام السوري لا بل هو يتحدث عن عودة اللاجئين «إلى وطنهم» من دون الإشارة إلى المعارضة السورية. أما التغيير في المنطقة، فحدوده هي «تحديث الاقتصاد».

لن يقرأ هذا التقرير إلا قلة من الخبراء والمهتمين. حتى الشعب الأميركي لا يدري به. ومن المشكوك به أن يكون الرئيس الأميركي قد قرأ تقريراً صادراً باسمه، لكن هذا رئيس لا يقرأ. وما حاجتنا إلى تقرير عن الاستراتيجية الأميركية فيما القنابل والصواريخ الأميركية والمؤامرات الظاهرة «أصدق إنباء» من التقارير الاستراتيجية؟

* كاتب عربي (موقعه على الإنترنت: angryarab.blogspot.com)



المهاجرين من المكسيك وبين الاعتصاب والاجرام يحاول اليوم أن يربط بينهم وبين «الجهاد الداعشي». ترامب حسب المنطق الديماغوجي يقات على مخاوف الجمهور وينميها ويبني عليها، لأن في ذلك فائدة سياسية له. هكذا أعيد انتخاب جورج بوش في عام 2004: حملة من التخويف والترهيب. والغريب أن أميركا تشكو وتتذمر من حروب «السايبير»، أي تلك المحاولات لاختراق مواقع الأنترنت وللتجسس عبرها، وهي تؤثر أيضاً إلى زرع فيروسات لاختراق المواقع والحسابات، لكن مثل أسلحة الدمار الشامل، ليس هناك من دولة استعملت هذه الوسائل أكثر من الحكومة الأميركية.

والفيروس الإلكتروني الذي زرعه أميركا، بالاشتراك مع دولة العدو، في البرنامج النووي الإيراني تسرب في ما بعد إلى كل الحسابات العالمية. والحكومة الأميركية هي بلا منازع أكبر خارق للحسابات والمواقع في العالم، ولقد كشف إدوارد سوندرن لنا عن حجم السيطرة التوليفية الأميركية الإلكترونية. و«وكالة الأمن القومي» (المتخصصة بالتجسس الإلكتروني فيما تتخصص «وكالة الاستخبارات المركزية» بالتجسس البشري) استطاعت أن توجد طرقة لتشفير أجهزة تلفزيون «سمسونغ» واستعمالها كجهاز تجسس ضد مالكها من دون أن يكون الجهاز مشغلاً. وهي تستطيع أيضاً أن تشغل كاميرا الحاسوب من دون علم صاحبه. لكن مكن الاعتراض هو أن دولاً أخرى بانت تنمّي قدراتها في الحروب السيبرية كي تلحق بخطر أميركا الداهم (أميركا استطاعت في عام 2011 أن تعطل كل شبكة الأنترنت في سوريا في تجربة لقدرات حربية إلكترونية لها، فيما اتهم الإعلام الغربي النظام السوري بالتعطيل آنذاك).

ويحتل الجانب الاقتصادي حيزاً أكبر من التقارير السابقة عن الاستراتيجية الأميركية. لكن التقرير يحمل عناوين عامة عن الشراكة ومكافحة الفساد «الأجنبي» والعمل على توقيع اتفاقيات تجارة جديدة من أجل تضمينها قدرًا أكبر من المصالح الأميركية. ولا ينسى الرئيس الأميركي أن يعد بـ«تخفيض أعباء الضبط» في ما يتعلّق بالأعمال، وهذا يعني بالقاموس الأميركي الاقتصادي تخفيض معايير حماية البيئة وحماية العمال، أي جعل

على النموذج الأميركي بمعايير مختلفة، كما أن مرتبة أميركا في تمثيل النساء السياسي وفي الحريات الإعلامية متدنية جداً مقارنة بدول أخرى في العالم). فإن الثقافة السياسية والشعبية الأميركية تبالغ في حالة الرخاء الاقتصادي السارية هنا مع أن التفاوت في توزيع الدخل هنا يماثل النسبة في روسيا. وشعار حماية البلاد والشعب ليست إلا وسيلة للمطالبة بإنفاق إضافي على نظام التسلح. وقد بدأت إدارة ترامب برصد 10,2 مليار دولار على مدى السنوات الخمس المقبلة لإنشاء أنظمة رادار جديدة وأنظمة اعتراض الصواريخ الباليستية. وهذا المبلغ

”

شعار حماية البلاد والشعب
هو وسيلة للمطالبة بإنفاق
إضافي على التسلح

“

يُضاف إلى 40 مليار دولار سبق وأنفقته أميركا على نفس البرامج الدفاعية. ولاحظت جريدة «لوس أنجلوس تايمز» أن ترامب تباهى في حديث إلى «فوكس نيوز» أن أنظمة الاعتراض الصاروخي تستطيع «أن تصيب وتدمر الصواريخ بنسبة 97%» بينما لم تتعدّ نسبة النجاح الخمسين في المئة في التجارب التي أجرتها وزارة الدفاع الأميركية على تلك الأنظمة. وهذا يذكر بنظام «باتريوت» الذي كانت أميركا تقول إنه يصيب الهدف بنسبة 97% فيما لم تتعدّ النسبة حسب دراسة لجامعة «إم آي تي» أكثر من 5% على أبعد تقدير.

والحديث عن مكافحة الإرهاب لا يختلف عن تقارير سابقة، والوعود هي نفسها. لكن ترامب يزاوج بين أهداف الحماية الأمنية وبين شعاراته عن حماية الحدود من المهاجرين، فيجعل من المهاجرين خطراً مُرتبطاً بالخطر «الجهادي»، حسب ما يرد في التقرير. والرئيس الذي ربط بين